الصراع البريطاني العثماني على الفاو ١٨٦١ـ ١٩٠٥

الأستاذ المساعد الدكتور
طالب جاسم محمد الغريب
جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة

ان الهدف من هذا البحث هو إظهار أهمية الفاو في المحافل الدولية خلال العهد العثماني . إذ لم يسلط الباحثون عليه بحثا منفردا وانما جاء ذكره عرضا في بعض الكتب وخاصة في كتاب الدكتور القهواتي الموسوم (دور البصرة التجاري في الخليج العربي) اذ افرد فقرة عن الفاو من خلال إظهار أهمية البصرة التجارية.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية الفاو في الإستراتيجية العالمية لكونه يقع على الممر المائي ذي الأهمية الإستراتجية لدى بريطانيا ولاسيما بعد تزايد نفوذها بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المنطقة إذ يعد العراق اقصر الطرق إلى الهند من خلال شط العرب ونهر الفرات ولهذا تابعت أي تحرك يهدد مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة. ان هذا البحث سوف يسلط الضوء على الصراع بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول الفاو . .

تسمية الفاو

اختلفت الآراء في أصل تسمية الفاو فهناك الرواية المحلية التي نقلها لنا حامد البازي مفادها ان سفينة اسمها (الفاو) كانت تابعة لأهل الديلم جاءت إلى تلك

المنطقة لتحميل التمور وصادف ان هبت ريح شديدة أدت إلى غرق السفينة في نهر المهلبان فاخذ الناس يطلقون على المنطقة اسم الفاو فيقولون (محل غرق الفاو) ثم حذفت لفظة غرق لتبقى الفاو ثم سميت المنطقة كلها بهذا الاسم[١]، أما سالم المبادر الذي اعتمد على الدكتور مصطفى جواد فقد أكد ان كلمة الفاو كانت في الأصل الفأو وتعني الأرض المكشوفة للناظر أو الأرض المحصورة بين مرتفعين[٢] .

ان الدكتور القهواتي يثير الشك في هذه الاجتهاد لكون تسمية الفاو شاعت بعد بناء محطة التلغراف في عام ١٨٦١. وان شك الدكتور في محله إذ ان البريطانيين كانوا يطلقون على الفاو، باللغة الانكليزية، كلمة (FEW) أي انها تتألف من ثلاث كلمات فالحرف F يعني (Flat) أي المنبسط والحرف (E) يعني (Earth) الأرض و(W) ويعني (Water) الماء ومن هنا فان كلمة (few) تعني الأرض المنبسطة على الماء وهذا المعنى قريب من مصطلح الدكتور مصطفى جواد ثم حورت الكلمة الى (Faw) ثم إلى(Fao)[٣].

هذا من ناحية التسمية أما لمن تعود الفاو هل كانت قديمة في نشأتها ؟ أو كانت تابعة إلى منطقة المعامر التي تقع شمالها؟ وما اسمها قبل تسميتها بالفاو؟ كل هذه التساؤلات يمكن الإجابة عليها من خلال تتبع التكوين التاريخي لهذه المنطقة .

كانت الفاو تابعة إلى المعامر التي هي بمثابة مراع الأخيرة وكانت تسمى (بالدكاك)[٤] وملتزمة من لدن عائلة السعدون.

وكان هناك اختلاف في التسمية اذ ثمة اختلاف في تاريخ وصولها الى عائلة الصباح فقد أشار أدموف خطأ عندما قال في كتابه:

((ان انتقال حيازة الأراضي في الفاو إلى عائلة الصباح عام ١٨٧١ عندما ساعدت العائلة الحملة العثمانية على الإحساء))[٥].

فقد فند الدكتور القهواتي هذا الرأي وأتى برأي أكثر واقعية يتركز على ان اراضي الفاو قد انتقلت حيازتها إلى العائلة قبل هذا التاريخ[٦]، وبالذات عام ١٨٣٤

وهو العام الذي التجأ فيه راشد ناصر السعدون إلى عائلة الصباح وما قدمته العائلة اليه من كرم الضيافة عندما كان مستجيرا بها فأهدى راشد مقابل ذلك احوازا ثلاثة (جنوب المعامر) إلى عائلة الصباح. وقد أعتمد الدكتور القهواتي على الرواية المحلية التي نقلها الحيدري في كتابه (عنوان المجد) الذي فرغ من تأليفه عام ١٨٦٩ وأكد فيه ان ((**الفاو ....كان من توابع المعامر التي هي ملك النجيب راشد السعدون والد الكريم ناصر فأكرمه راشد المشار إليه إلى شيخ الكويت والان جميع الفاو في تصرف شيخ الكويت**))[٧] كما يشير المؤلف في مكان اخر إلى ان ((**المعامر كانت أرضا خالية عن الغرس فاشترى راشد السعدون والد ناصر من بيت المال وعمرها سنة ألف ومائتين وست وعشرون ..... وأكرم الفاو على شيخ الكويت و هو اخر العمرات ويمتد إلى البحر**))[٨].

ولم ينفرد الحيدري في هذه الرواية فقد سبقه في ذلك خورشيد افندي الذي زار المنطقة خلال عامي (١٨٤٩-١٨٥٢) إذ أكد في قوله :((**ان مقاطعة المعامر على الضفة اليمنى لشط العرب والتي هي جزء من ولاية البصرة فيه تابع إلى إدارة الكويت**))[٩] ومن هنا يمكن الاستنتاج ان كلمة الفاو لم تأت في تقرير خورشيد وانما هي حديثة بالنسبة إلى زيارته. كما اتفق معه في هذه الآراء الانصاري الذي انتهى من تقديم تقريره عام ١٨٦٩ إذ يشير الى ان ((**ما يلي المعامر الفاو المنسوبة لأهالي الكويت وما بعده قرية الى جريان ماء البحر المالح الأجاج**))[١٠].

ويبين لنا الرا شد اختيار عائلة الصباح أراضي الفاو اذ يؤكد انه: ((**عرض عليه بعد ان رجع إلى مقره المعامر بأسرها أو ثلاثة احواز**[١١] **الفاو مكافأة من أفضاله فاختار الثلاثة الاحواز**))[١٢].

من هنا فان ارض الفاو كانت خالية من الزرع وفي نظام الأراضي في الدولة العثمانية تعد من ممتلكات بيت المال وللوالي في البصرة صلاحية ان يمنح الأراضي التابعة لبيت المال إلى من يرغب استثمارها من خلال نظام الالتزام[١٣]

وفي ضوء ذلك النظام منح الوالي العثماني أراضي المعامر إلى راشد السعدون وبذلك أصبحت المناطق الجنوبية من المعامر خاضعة لهذا الالتزام، وعندما انتقلت الأراضي الجنوبية من المعامر إلى عائلة الصباح من خلال تنازل بيت السعدون أصبحت تلك الأراضي ملتزمة من لدن عائلة الصباح مباشرة مع السلطات العثمانية.

دائرة التلغراف

نظرا لاتساع التجارة البريطانية في الخليج العربي وإيران في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما نجم عن ذلك من تشعب في المصالح البريطانية في المنطقة ولكون العراق اقصر الطرق بين مستعمرات بريطانيا في الهند وبريطانيا نفسها من ناحية ولان هذا الطريق أكثر أمانا من طريق الرجاء الصالح فقد بادرت الدبلوماسية البريطانية إلى تركيز نفوذها في منطقة الفاو التي تعد الموقع الاستراتيجي لحماية شط العرب من أي نفوذ أجنبي من طرف ،والوقوف عن كثب على تحركات السلطات العثمانية من طرف اخر.

ومن هنا بادرت حكومة الهند إلى مفاتحة الدولتين العثمانية والإيرانية بشان أهمية مد أسلاك التلغراف عبر أراضيها من اجل تسهيل الاتصالات البرقية بين دولتيهما والعالم الخارجي وكان قصد حكومة الهند ضمان الاتصال السريع والمباشر بين الهند وبريطانيا لمواجهة التغلغل الاقتصادي والسياسي الأوربي في كل من إيران والدولة العثمانية الذي بات يهدد المصالح الاقتصادية البريطانية ولاسيما بعد المباشرة بتنفيذ مشروع قناة السويس من لدى المهندسين الفرنسيين ولتزايد النفوذ الروسي في إيران وحصول روسيا على امتيازات تجارية فيها وخشية بريطانيا من امتداد ذلك النفوذ إلى الخليج العربي[١٤]. ومن هنا جاء التفكير في انشاء دائرة تلغراف في الفاو لكي تربط دوائرها الرسمية في لندن مع مستعمراتها في الهند من جهة والحفاظ على المنطقة من أي تدخل من جهة اخرى .

ففي عام ١٨٦٢ عهد إلى الرائد باتريك ستيوارت((Batrik)) إدارة عمليات

البرق الهندية الأوربية، وبذلك أصبح أول مدير مسؤول عن دائرة البرق الهندي.

لذا قام بدراسة مستفيضة حول مشروع مد أسلاك التلغراف من الهند إلى الفاو ومن ثم برا خلال العراق إلى البحر المتوسط وبعد المسح الكامل للمنطقة رفع توصيته إلى وزير الدولة الهندي شارحا فيها إمكان مد خط تلغراف إلى الفاو التي اختارها وفضلها على الكويت لكي تكون المكان المناسب الذي تصل عنده خطوط البرق[١٥].

ويبدو ان توصية باتريك مقبولة حيث قام الملازم ((ستيف))((Stev))عام ١٨٦٣ بعملية المسح من جاسك إلى الفاو[١٦] وكان الهدف من هذه العملية هو التاكد من إمكان مد الأسلاك إلى منطقة الفاو وفعلا تمت الاستعدادات في العام نفسه لمد حزمة الاسلاك (الكابل) من جوادر الى الفاو حيث أرسلت كابلات الخط بطول ١٢٥٠ عقدة من انكلترا بواسطة السفن ((ماريان مور)) و((كيركهام)) و((تويسد)) و((اساي)) و((كسياترك)) في حين ارسلت((٣٥)) ميلا من الاسلاك مع السفينة ((اميروتش))[١٧] وفي شهر مارس من عام ١٨٦٤ انزل احد اطراف (الكابل) من السفينة ((اساي)) في بوشهر بمساعدة السفينة ((اميروتش)) في حين واصلت السفينة ((فيكتوريا)) المسير إلى منطقة الفاو وبعد صعوبات كثيرة واجهت الحملة انزل (الكابل) في خور عبد الله ثم سحب إلى الفاو حيث استغرقت المدة أكثر من شهر وقد افتتح الاتصال البرقي بين الفاو والهند في الثامن من نيسان ١٨٦٤[١٨] .

وعلى الرغم من إكمال هذه العملية فانه لم يكن هناك اتفاق رسمي بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية إلا في أيلول عام ١٨٦٤ حيث عقدت الاتفاقية في ٣/أيلول عام ١٨٦٤ بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية وقد نصت هذه الاتفاقية على الآتي:

١- السماح لحكومة الهند تأسيس دائرة تلغراف في الفاو التي تقع على الضفة الغربية من شط العرب اعلى الحاجز الخارجي بحوالي ٥,٥ ميل على ان يدير

المحطة عدد من الموظفين البريطانيين لا يزيد عددهم على الخمسين[١٩].

٢- مد كابل تحت مياه البحر من الهند البريطانية إلى الفاو مارا بـ(بو شهر).

٣- مد خط برق فوق الأرض من بغداد يتصل بكابل أرضي عند الفاو[٢٠].

٤- إقامة موظفي دائرة التلغراف البريطاني في بناية تلتصق ببناية دائرة التلغراف العثماني لتسهيل تبادل البرقيات المستلمة من موظفي كل منهما عبر نافذة بين البنايتين على ان يتم مناصفة نفقات البناية بين إدارة التلغراف العثماني البريطاني[٢١] وقد جلبت الإدارة البريطانية بناية خشبية تتألف من ثمانية غرف من الهند اقامتها بجوار البناية العثمانية في الفاو لاستخدامها لاغراض التلغراف[٢٢].

وكان من المقرر انشاء مكتب انكليزي تركي مشترك عند الفاو تحت إشراف الإدارة التركية مع انشاء قسم بريطاني من المكتب لمنع التدخل التركي في الشؤون الداخلية، وكان عدد الموظفين أربعة من ضمنهم مساعد جراح يسكنون المبنى نفسه الذي يسكنه الأتراك[٢٣].

وعلى الرغم من وجود البناية الخشبية فان الموظفين البريطانيين اتخذوا من الباخرة (حيدر أباد) التي اتخذت مرساها إلى جوار دائرة التلغراف في شط العرب مقرا لهم تاركين البناية الخشبية السابقة للملاك العثماني ويعلل الدكتور القهواتي سبب ترك البناية بان الحكومة الهندية أرادت الابتعاد عن الرقابة العثمانية المباشرة[٢٤]. كانت الخدمات التي تقدمها الدائرة فقط بين السلطات البريطانية والمحطة في الهند ولم تقدم تلك الخدمات إلى الأهالي ولهذا لا توجد أي معاملة نقدية في هذه الدائرة[٢٥].

مكتب البريد الهندي

لم تستطع الحكومة البريطانية فتح مكتب بريد في الفاو مستقلا عن مكتب دائرة التلغراف ولكن استعانت بالدائرة الأخيرة وقد بدأت الخدمة البريدية في عام ١٨٦٧ وهو العام الذي أصبح الفاو ميناء لرسو سفن البريد[٢٦] حيث كانت الحقائب

ترسل من مكاتب كراتشي وبوشهر والبصرة إلى موظفي محطة التلغراف البريطانية في الفاو وتقوم الأخيرة بتسليمها إلى بواخر البريد في إثناء مرورها[٢٧].

الحجر الصحي

فكرت الدولة العثمانية ببناء محجر صحي في الفاو منذ عام ١٨٦٤ ولكن الفكرة لم تنفذ الا في وقت متأخر. وفي مؤتمر للكوليرا الذي انعقد في القسطنطينية عام ١٨٦٦ كان احد توصياته الإشراف الدقيق في الفاو على القادمين إلى العراق من الخليج العربي[٢٨] ولكن القرار بقي حبرا على ورق .

في عام ١٨٩١ اقترحت الحكومة العثمانية نقل المحجر الصحي من البصرة الى الفاو وكان الغرض الظاهري لذلك منع تهريب المسافرين من المحمرة الى البصرة عن طريق البر لتهربهم من دفع رسوم الحجر الصحي في البصرة، اما السبب الحقيقي. من نقل المحجر الصحي إلى الفاو فهو فرض سيادة السلطة العثمانية على طريق شط العرب المائي مما يودي الى توجيه ضربة مؤثرة ضد الازدهار التجاري في المحمرة بعد سيطرتها على ذلك المنفذ المائي المهم[٢٩].

عارضت بريطانيا هذا المشروع واعتبرته معارضا للتجارة البريطانية فضلا عن كونه يعرقل مصالحها السياسية ولهذا السبب قاومه مندوبا بريطانيا وروسيا في لجنة استانبول وبسبب هذا الموقف فشلت السلطات العثمانية في وضعه موضع التنفيذ[٣٠].

ومع ذلك استطاعت الدولة العثمانية من خلال مؤتمر البندقية المنعقد عام ١٨٩٢ الحصول على موافقة ان جعل الفاو محجرا صحيا يراقب دخول السفن إلى شط العرب وكان الهدف من ذلك هو ضمان رسوم الحجر الصحي التي خسرتها السلطات العثمانية بسبب نزول المسافرين عند المحمرة وذهابهم من هناك إلى البصرة عن طريق البر. وتنفيذا لتوصيات المؤتمر تم في أوائل عام ١٨٩٢ انشاء مركز في الفاو الا ان بريطانيا وروسيا وقفتا ضد هذه الفكرة لدى مجلس الصحة في

القسطنطينية، ولكن في عام ١٨٩٤ رضخ المجلس لارادة الأتراك وباشرت بإقامة مركز الحجر الصحي في الفاو لاستقبال المسافرين القادمين من الهند(٣١).

وعلى الرغم من موافقة المجلس الصحي في القسطنطينية فان المحجر بقي اسما خاليا من الحجر الصحي وكل الأجهزة الصحية. وبعد انعقاد المؤتمر في ١٢ تشرين الثاني ١٨٩٧ قرر المجلس انشاء مركز في الفاو لمكافحة الأوبئة(٣٢) ومع ذلك فقد انشيء مكتب بسيط في الفاو(٣٣) .

لقد اتخذت السلطات التركية من المحجر الصحي أداة لتهديد السفن البريطانية وهي ماكانت تعتقده بريطانيا .

ففي عام ١٨٩٤ عند بدء موسم تصدير التمور شرع المدير التركي في الفاو بإجبار كل سفينة هندية بريطانية سائرة في نهر شط العرب توديع ما في حوزتها او تعود إلى البحر ولاسيما الأسلحة النارية التي لديهم باستثناء أربع قطع يسمح لهم الاحتفاظ بها للدفاع عن انفسهم بحجة ان الأسلحة الباقية ربما تباع إلى الأهالي من لدن البريطانيين(٣٤).

وفي عام ١٨٩٥ هاجم الجنود الأتراك سفينة هندية بريطانية لعدم مثولها للتفتيش في الفاو، وقد استمرت هذه الأعمال حتى عام ١٨٩٦ حيث تم تبادل المذكرات بين الباب العالي والسفير البريطاني في القسطنطينية، وأسفرت تلك المذكرات عن أ يجاد صيغة من التفاهم مفادها ان تفتيش السفن البريطانية يتم في البصرة وان السفن البريطانية يجب ان تتمتع بالحرية الكاملة في ان تتجه مباشرة إلى المحمرة أو إلى أي ميناء نهري آخر في الأراضي الإيرانية وانها لا يمكن ان تجبر بأية حجة على التوقف في الفاو في طريقها إلى المحمرة أو البصرة(٣٥).

القلعة التركية

بعد تزايد النفوذ البريطاني في الخليج العربي ونمو مصالحها حاولت **السلطات العثمانية القيام ببعض الأمور التي من شانها الحد من تزايد ذلك النفوذ وخاصة في شط العرب .**

من هنا كانت فكرة بناء قلعة عسكرية كمحاولة منها لمنع تزايد نفوذ بريطانيا في المنطقة وكان عام ١٨٧٤هو العام الذي فكرت السلطات العثمانية بناء حصن عسكري خلال زيارة الوالي (رديف باشا) الفاو لتفقد الاستحكامات فيها إذ اقترح بناء حصن لرفع العلم العثماني عليه ووجود قارب حربي عثماني. وفعلا نفذت هذه الفكرة من خلال بناء حصن متواضع في الفاو وهذا ما أكده (فوك) السائح الأمريكي خلال زيارته الى الفاو في عام ١٨٧٥ اذ شاهد فيها حصنا بنيت جدرانه المنخفضة من الطين وقد نصبت عليه سارية طويلة يرفرف عليها العلم العثماني وشاهد ايضا في جانب الحصن قاربا حربيا عثمانيا[٣٦].

يبدو ان هذا الحصن لم يكن بالمستوى المطلوب الذي كانت تنوي السلطات العثمانية انشاءه، ولهذا قررت في عام ١٨٨٠ بناء حصن عسكري في الفاو عند مصب شط العرب وتم اختيار الموقع بين جدولي (بوسعيد وملا عيس) وعلى بعد ٦٨٠ ياردة جنوب دائرة التلغراف البريطانية[٣٧] ويبدو ان الفكرة لم تطبق على ارض الواقع والدليل على ذلك الزيارة التي قام بها تقي الدين باشا والي بغداد عام ١٨٨٢ الى الفاو إذ اقترح بناء حصن عسكري للدفاع عن شط العرب أمام تزايد النفوذ البريطاني في الخليج العربي[٣٨].

وفي عام ١٨٨٣ توجه القائد البحري العثماني في البصرة بأمر من السلطات العليا في القسطنطينية إلى الفاو لتفقد المنطقة واختيار ارض مناسبة لإقامة حصن عسكري في الفاو[٣٩] .

ان بناء هذه القلعة تعني في سياسة بريطانيا الحد من نشاطها في المنطقة لهذا وقفت بحذر من تحصينات الأتراك وفسرته بانه عمل موجه ضد مصالحها[٤٠] لذا أوعزت إلى القنصلية في البصرة إجراء تحقيق عن نوايا ذلك المسؤول عن طريق إرسال المخبرين البريطانيين أو بواسطة دائرة التلغراف في الفاو أو ذهاب القنصل البريطاني بنفسه إلى هناك ان اقتضى الأمر[٤١].

وفي ١٦ كانون الأول ١٨٨٥ علم (موكلر) نائب القنصل البريطاني في البصرة من (علي باشا) والي البصرة بان في نية الدولة العثمانية بناء حصن في الفاو بكلفة ٦٣٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠ باون إسترليني.

وفي ١٧ مايس ١٨٨٦ ذكر (موكلر) بان (كامل بك) بصحبة ما يقارب ١٦٠ رجلاً مع مواد لبناء القلعة لإتمام بناء الحصن العسكري[٤٢] كما حمل معه رسالة من والي البصرة إلى شيخ الكويت باعتباره مالكا لبعض البساتين في الفاو[٤٣]. حاولت بريطانيا مراقبة النشاط العثماني هناك وحاولت ايضا انشاء قلعة عسكرية في الفاو بجانب دائرة التلغراف العائدة لها، ولهذا الغرض استحضرت ادارة التلغراف البريطانية عام ١٨٨٧ أحجارا من ميناء (بو شهر) بواسطة السفن البريطانية. وقد وقفت السلطات العثمانية معارضة لهذه المحاولة وحاولت منع البريطانيين من إكمال مشروعهم .

وقد استمرت المراسلات بين البريطانيين والعثمانيين حول الموضوع وأسفرت تلك المراسلات عن موافقة السلطات العثمانية على ترميم البناية الطينية نفسها بالحجر دون ان تجري السلطات البريطانية عليه أي توسع[٤٤] ومع ذلك لم تقف روسيا وانكلترا مكتوفتي الأيدي إزاء هذه المحاولة من لدن الحكومة العثمانية.

إذ ابلغ السفير البريطاني والروسي الباب العالي ان إيران تعهدت قبل إبرام معاهدة ارضروم عام ١٨٤٧[٤٥] بان تكف عن انشاء تحصين على الضفة الإيرانية من شط العرب مادامت تركيا لا تقيم ايا منها على الشاطئ التركي مقابل الإقليم الايراني[٤٦] .

أما الحكومة العثمانية فقد استمرت ببناء القلعة ، ومما يؤكد ذلك زيارة الرائد مردوخ ((Murdoch))عام ١٨٨٧ إلى منطقة الفاو إذ شاهد المباشرة في بناء القلعة حيث ان العمل كان مستمرا بصورة نشطة وقد توقع ان وجود هذه القلعة ستتحكم في الملاحة في شط العرب[٤٧].

ويبدو ان هذه الزيارة كانت رسمية، الهدف منها الوقوف عن كثب على حقيقة بناء هذه القلعة، ولهذا فان السفير البريطاني في العاصمة العثمانية قدم احتجاجا حول الموضوع إلى الحكومة العثمانية في آب ١٨٨٧ ألا ان وزير الخارجية العثمانية لم يتقبل هذا الاحتجاج بقبول حسن .

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة البريطانية في تقديمها الاحتجاج كانت تستند الى معاهدة (ارضروم) ومن ضمن ما جاء في هذا الاحتجاج ان الحكومة العثمانية والإيرانية تتعهدان بالامتناع عن تحصين جانبي شط العرب ان بريطانيا وروسيا لهما الحق في مراقبة الوفاء بالالتزام المذكور ان بريطانيا لها رعايا بريطانيون لهم وضع تجاري مهم في كل من البصرة والمحمرة وانها تتأسف كثيرا من انشاء تحصينات مضادة على كل من ضفتي النهر مما يسبب تهديدا للملاحة الجارية فيه وهي تخشى ان تصبح هذه التحصينات خطرا يهدد الاحتفاظ بعلاقات طيبة بين البلدين او بين أي منهما وبين بريطانيا العظمى(٤٨).

لم ترد الدولة العثمانية على مذكرة بريطانيا الا في٣١ تموز ١٨٨٨وقد جاء فيها ((**مادامت هذه الاتفاقية بين حكومتين فانه لا توجد تعهدات مقابلة للدولة الوسيطة وان الحكومتين المذكورتين لا تستعينان أحدا في موافقتها وان انشاء مثل هذه الاعمال ليس تعديا على أي معاهدة بين البلدين**))(٤٩) .

مقابل إصرار الدولة العثمانية على بناء القلعة في الفاو اقترح السفير البريطاني في إيران قيام قوات من الأسطول البريطاني بزيارة الخليج العربي للضغط على السلطات العثمانية في بداية الأمر. وافقت الحكومة البريطانية على مقترح سفيرها الا انها عدلت عن موفقتها استثنيت خشية من روسيا التي استاءت من فتح نهر كارون للملاحة تحت رعاية بريطانيا .

وبالرغم من ذلك فقد استمرت المناقشات حتى ٣١ تموز ١٨٨٨عندما سلمت الحكومة التركية ردها النهائي المتضمن: ((**لقد طالعنا مذكرتكم الجوابية التي تقرر**

ان إقامة تحصينات في الفاو مخالفة للقرار الذي توصل إليه عندما أبرمت معاهدة ارضروم أي انه يجب ان لاتقام تحصينات على ضفاف شط العرب وتعلن أي تأويل لهذا القرار يجب ان يقترن بموافقة الدول الوسيطة وانه لا ضرورة للشرح بان الاتفاق الذي توصل إليه بخصوص ليس ذا مفهوم متبادل ولكنه كان من صالح تركيا في ذلك الوقت ان تحتفظ لنفسها بحق انشاء تحصينات على هذه الضفاف فمهدت السبيل لتعهدها .....وما دامت هذه الاتفاقية بين حكومتين فانه لا يوجد تعهدات مقابلة للدول الوسيطة وان الحكومتين المذكورتين لا تتبعان أحدا في مواقفهما وان انشاء مثل هذه الاعمال ليس معاديا على اية معاهدة بين البلدين))[٥٠] .

ان هذا الرد لم يكن مقنعا بالنسبة إلى بريطانية فقد كان مغزاه ان الحكومة التركية كانت تنوي الإصرار على خطتها في تحصين الفاو مما حدا إلى السير (هـ.ب. ولف) السفير البريطاني في إيران الى تقديم مقترح بقيام الأسطول البريطاني بهجوم مسلح على منطقة الفاو الا انها لم تقدم بهذا العمل بسبب موقف روسيا المنزعج لحصول بريطانيا على افتتاح نهر كارون للملاحة البريطانية كما أسلفنا[٥١] وعندما رأت بريطانيا ان كل المحاولات باءت بالفشل دفعت إيران للوقوف ضد فكرة بناء قلعة في الفاو وحرضت سفيرها في الدولة العثمانية على ان يقدم احتجاجا بذلك.

وفي فبراير عام ١٨٨٩ قدم السفير الإيراني مذكرة للحكومة العثمانية أكد فيها ان حكومته حرة في إقامة تحصينات في الضفة الشرقية لشط العرب للحفاظ على مصالحها التجارية في النهر[٥٢] وقد علق الدكتور القهواتي بقوله: **((ان المصالح البريطانية الخاصة في المنطقة حرضت إيران لكي لا تنفرد الدولة العثمانية لوحدها في شط العرب ولاسيما وان الشركات البريطانية التجارية كانت لها مصالح آخذة بالنمو في منطقة عربستان))**[٥٣].

لم تقف بريطانيا على تحريض إيران فحسب بل طلبت من وزارة الخارجية البريطانية تأييد المذكرة التي قدمها السفير الإيراني في اسطنبول بشان حقوق بلاده في إقامة تحصين مشابه في الضفة اليسرى من النهر وقد أوعزت الخارجية إلى سفيرها في اسطنبول تتبني الأمر[٥٤] وقد أسفرت النتيجة من خلال التوضيح الذي أعلنه سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية مؤكدا: **((ان الحصن سوف لا يؤثر بأي شكل من الاشكال على حرية التجارة أو على الملاحة في شط العرب))**[٥٥] .

بينما رأت بريطانيا ان وجود مثل هذا الحصن يشكل: **((تهديدا مباشرا للتجارة البريطانية وتخلق توترا بين إيران والدولة العثمانية الذي بدوره سيؤثر على سلامة الملاحة في النهر ويسيء إلى العلاقات بين الدولتين أو بين احدهما وبريطانيا))**[٥٦] وفي فبراير عام ١٨٨٩ وجه السفير الإيراني بطلب من السفير البريطاني في اسطنبول مذكرة للحكومة العثمانية مؤكدا : **((ان انشاء تحصينٍ على شط العرب مخالف للاتفاقية المبرمة بوساطة روسيا وانكلترا في الوقت الذي بودل فيه في اسطنبول التصديق على معاهدة ارضروم المؤرخة في ٢١ مارس ١٨٤٨ولا يمكن اعتبار أي عمل مخالف لنصوص الاتفاقية عملا قانونيا دون موافقة الدولتين الموقعتين على المعاهدة المذكورة أعلاه مثلما يقتضي أيضا موافقة الدول التي توسطت في الحصول عليها. وألا فان العمل يتعارض مع الاتفاقية التي سبق ذكرها والتي تعتبر شروطها نافذة في الوقت الحاضر مما أدى إلى احتجاجات قوية من جانب انجلترا وإيران وتسليما بالحقيقة في ان هذه الاحتجاجات لم تلق بعد اهتماما فان ذلك لا يساعد بطبيعة الحال على المحافظة على المشاعر الودية القائمة بين البلدين))**[٥٧] .

وعلى الرغم من هذه الاحتجاجات فان العمل استمر في بناء القلعة ومن الأمور الغريبة ان خرائط ومخططاته العمل من تصميم محاسب التلغراف البريطانية في الفاو وقد نجح في الوصول إلى المكان والعمل فيه[٥٨].

وفي عام ١٨٩٠ زارت قطع الأسطول الهند الشرقية وهي ((سفينكس)) و((جرفون)) و((ردبول)) الفاو بأمر من القائد العام وفي ١١ من مارس من العام نفسه تقدم قائد ((بولديرو)) و((قائد سفينكس)) بصحبه القائد((بلاكسلاند)) إلى الشاطئ لزيارة الضابط التركي المسؤول عن القلعة وما ان نزلوا إلى الأرض حتى فتحت عليهم النيران من استحكامات القلعة وعندما استفسر البريطانيون عن ذلك أجاب المسؤول عن القلعة بانه لم يبلغ من الجهات الرسمية عن هذه الزيارة وان لديه تعليمات من المراجع العسكرية بعدم السماح لأي احد بالدخول أو الاقتراب من القلعة.

وبسبب هذا الموقف اتصل القنصل البريطاني في البصرة باسطنبول وكان الرد ان يسمح للقائد((بولديرو)) بزيارة القلعة في ٢٢ مارس من العام نفسه، ولتلافي المشكلة مع بريطانيا أبلغت الأخيرة بان الضابط الذي قام بإطلاق النار قد عزل عن قيادته وحكم عليه بالسجن لمدة ٦ أشهر[٥٩] وخلال زيارة ((بولديرو)) ظهر ان القلعة تحت الانشاء وانها غير كاملة وان فتحات المدافع لم تكن معدة وقد استؤنف العمل خلال عام ١٨٩٢ و١٨٩٣ وعاودت بريطانيا احتجاجها من خلال سفيرها في اسطنبول في آب من عام ١٨٩٣ لدى الباب العالي حيث أكد رجاءه في ان **((يصدر أوامره بالتوقف السريع عن العمل في هذه المسألة وإذا ما كان يجب إكمال القلعة واتخذت الخطوات لتسليمها فان حكومة صاحبة الجلالة تأسف لمثل هذا العمل لانه استعداد عدا الأمر الذي يحق لها استنكاره ويبرر لها اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهته))**[٦٠] .

وفي تشرين الأول من العام نفسه جددت بريطانيا اعتراضها وتلقت تأكيدا من السلطات العثمانية بان أمر إيقاف العمل سوف يصدر ولكن لم يتوقف العمل فعلا حتى مايو من عام ١٨٩٤[٦١] وبقيت القلعة غير مسلحة بالمدافع وفي عام ١٩٠٥ كانت قوة الحامية التركية في قلعة الفاو حوالي ٤٥ بندقية .

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الإيرانية خلال المناقشات أبدت عدم اهتمام كلي بموضوع القلعة بعكس الحكومة البريطانية التي كانت أكثر حرصا في عدم الاستمرار ببناء القلعة[٦٢] .

تأسيس كمرك تركي

في عام ١٨٩٣ اتخذت السلطات العثمانية خطوات أخرى من شانها تقوية مكانة الفاو عندما فرضت الرسوم الكمر كية على السفن التي تدخل شط العرب.

وفي العام نفسه قامت بمحاولة منع مركب شراعي هندي بريطاني ومعه حمولة من الفحم النباتي الدخول إلى المحمرة حيث أوقف ووضع في المحجر الصحي لمدة ٢٤ ساعة كما أجبرت قائد السفينة على توقيع ورقه يتعهد فيها وضع احد أشرعته في دائرة الكمارك في الدواسر كضماناً لدفع الرسوم الكمركية عند عودته وعليه شحنة من التمور اتجه بها مباشرة إلى الفاو فاعترضوا عليه لانه لم يمر بالدواسر ورفضوا شهادة استيفاء دفع رسوم التصدير من إيران التي حصل عليها من شيخ المحمرة[٦٣].

ورجعت السفينة إلى الدواسر الا ان دائرة الكمارك رفضت ذلك مما حدا قائد السفينة والى مراجعة السلطات العثمانية في البصرة من خلال المعتمد السياسي البريطاني في البصرة وقد قام المعتمد بمفاتحة مدير الكمارك التركي في البصرة.

فأكد له مدير الكمارك التركي ان الإجراءات كانت أصولية مما حدى المعتمد الى مفاتحة والي البصرة فكان جواب الوالي مطابقا لما جاء في جواب مدير الكمارك .واخيرا رضخ ربان السفينة للأمر الواقع حيث دفعت الرسوم الكمركية في الفاو[٦٤].

اقتراح انشاء فرع للقنصلية البريطانية

في نهاية عام ١٨٩٣ اقترح الرائد (موكلر) المفوض في بغداد تعيين موظف من محطة التلغراف البريطانية في الفاو ليكون ممثلا قنصليا لبريطانيا هناك ولاسيما في فصل تصدير التمور أي في الاشهر (التاسع والعاشر والحادي عشر). وكان

السبب من طرح مثل هذه الفكرة هو الضغوطات التي كانت تتبعها السلطات العثمانية ضد السفن الهندية البريطانية التي تدخل شط العرب[٦٥]. وقد وافقت الحكومة البريطانية على مقترح (موكلر) وخصصت مبلغ ٣٠ جنيها إسترلينيا في العام مكافأة لهذه الوظيفة. وفي عام ١٨٩٦ اصدر (موكلر) أمرا إداريا بتعيين (منجافش) التابع لقسم التلغراف الهندي البريطاني ليكون ممثلا قنصليا لبريطانيا في الفاو.

رفضت السلطات العثمانية هذا الإجراء، وفي الثاني والعشرين من أيلول من العام نفسه قدمت الحكومة البريطانية مذكرة إلى السلطات العثمانية تؤكد فيها ان في حالة عدم موافقة الأخيرة فان السلطات البريطانية سوف ترسل سفينة حربية بريطانية إلى الفاو لحماية المصالح البريطانية. وفعلا وبعد شهر من رفع المذكرة أرسلت السلطات البريطانية سفينة (لابونج[٦٦]).

وفي الوقت نفسه سحبت السلطات البريطانية الطلب الخاص في انشاء فرع قنصلي بريطاني في الفاو بعد ان تلقت تأكيدات من الباب العالي بشان معاملة السفن الهندية البريطانية معاملة حسنة[٦٧] الا ان السفينة (ابونج) بقيت قرب الفاو حتى آذار عام ١٨٩٧ وبعدها سحبت حينما حققت الهدف الذي أرسلت من اجله، وفي الوقت نفسه أقيم مركز مراقبة على شكل سفينة شراعية خشبية تحمل ثلاث بنادق بالقرب من الفاو[٦٨].

مشكلة أراضي الفاو

لما كانت أراضي الفاو عائدة إلى عائلة الصباح، كما ذكرنا سابقا، ولما عجزت بريطانيا عن حل مشاكلها مع العثمانيين فقد جعلت عائلة الصباح طرفا في النزاعات العثمانية البريطانية فقد التزمت الأخيرة (مبارك الصباح) في حين التزمت الدولة العثمانية أقارب (مبارك الصباح) .

وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٠١ قامت السلطات العثمانية بتحريك أبناء شقيقي الشيخ لرفع دعوة ضده بخصوص أراضي الفاو، وفي يناير من عام ١٩٠٢

تلقى شيخ الكويت مذكرة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٠١ من قاضي المحكمة البدائية في البصرة مؤكدا فيها ان أبناء الشيخ (محمد) رفعوا دعوة ضده فيما يتعلق بأملاك الأسرة وان عليه ان يحضر بنفسه أو يرسل وكيلا عنه[٦٩] .

لم تستطع السلطات البريطانية التدخل في هذا الموضوع لان هذه الأراضي تقع تماما في إطار السلطة القانونية للمحاكم التركية كما عبر عن ذلك (راتسلاو) المعتمد البريطاني في البصرة[٧٠]. وعلى الرغم من محاولة شيخ الكويت إخبار السلطات العثمانية بذلك فان قرار الحكم اتخذ غيابيا بان يرجع إلى أبناء شقيقه أراضي الفاو[٧١].

قام قنصل بريطانيا في البصرة بإخبار حكومته مقترحا ان يقوم الشيخ على الفور باستئناف الحكم ويطلب إعادة النظر في القضية. إلا ان الشيخ تجاهل الإجراءات القانونية محاولا بحث قضيته بالطرق الدبلوماسية. اما حكومة بريطانيا فقد وافقت على مقترح (راتسلاو) واتصل وزير الخارجية البريطاني بحكومة الهند لإبلاغ شيخ الكويت بان يقوم باستئناف الحكم في قضية أراضي الفاو قبل فوات المهلة القانونية .

ويبدو ان الطرق الدبلوماسية التي أرتاها الشيخ كانت نافعة اذ ابعدته عن دخول القضية الى المحاكم، اذ ان الوالي في البصرة نصح أبناء شقيقي الشيخ بقبول التحكيم والابتعاد عن قرارات المحكمة إلا انهم رفضوا ذلك[٧٢] .

وعندما وجد أبناء شقيقي شيخ الكويت ان المحكمة لم تفلح في الوصول إلى حل لإرجاع حقهم دبروا في ٣ أيلول من عام ١٩٠٢ هجوما على الكويت من خلال قوة مؤلفة من ٢٠٠ مقاتل بصحبة سفينتين منطلقين من قرية (الدورة[٧٣]).

وقد أخبر المقيم البريطاني في الخليج العربي بهذه المهمة من خلال الموظف البريطاني في الفاو، لهذا أرسل السفينة ((لورنس)) لتحذير شيخ الكويت، كما وجه السفينة ((لابوينج)) بصحبة الكابتن ((ارمسترونج)) لمراقبة تحرك السفينتين العائدتين

إلى أبناء شقيقي شيخ الكويت، وعندما حذر الكابتن تلك السفينتين وطلب منهما التوقف. رفضت السفينتان التوقف وهددتا بإطلاق النار على السفينة ((لابوينج)) مما أدى إلى مطاردة جميع الزوارق التابعة لهم.

وأخيرا فرت السفينتان باتجاه الساحل الإيراني ونزل من عليها إلى البر، وتبادلوا النيران فيما بينهم وكانت الخسائر تقدر بستة قتلى بسبب نيران البحرية البريطانية(٧٤) .

أثارت الحكومة البريطانية الموضوع مع السلطات العثمانية لاعتقادها ان السلطات العثمانية كان لها اطلاع بذلك وبإمكانها ان تمنع أولئك بسهولة، وقد ذهبت ابعد من ذلك عندما اعتقد ((كمبل)) ان أبناء شقيقي شيخ الكويت قاموا بهذه المهمة تشجيعا من السلطات العثمانية، ومما يؤكد صحة اعتقاد كمبل ان السلطات العثمانية في البصرة قامت بتحقيق صوري بطلب السلطات البريطانية وان السلطة العثمانية بذلت قصارى جهدها كي لا يسفر التحري عن أية نتيجة(٧٥) .

وعندما لاحظت حكومة بريطانية موقف السلطات العثمانية المتواطئ مع أبناء شقيقي شيخ الكويت أوعز وزير الخارجية البريطاني مستر داني القيام بمظاهرة بحرية قوية واحتلال الفاو للضغط على السلطات العثمانية بالابتعاد عن مساعدة شقيقي شيخ الكويت وقد ايدت الحكومة البريطانية ذلك واعتبرتها من الطرق الصحيحة لوقف مثل هذه العمليات(٧٦) .

الا انها تركت هذه الفكرة وأكتفت بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الباب العالي في المطالبة بعزل الوالي ومعاقبة المذنبين خوفا من اثارة الدول الاخرى مثل روسيا في المنطقة .

أثيرت المشكلة ثانية كما استمر التدخل البريطاني في الفاو من خلال تلك الاملاك فقد أرسل (راتسلاو)، القنصل البريطاني في البصرة ،مذكرة إلى (اوكنور) المقيم السياسي في الخليج العربي في تشرين الثاني ١٩٠٣ اكد فيها ان أبناء شقيقي

شيخ الكويت اتصلوا مؤكدين حل مسألة أراضي الفاو بالطرق السلمية دون الرجوع إلى المحاكم[٧٧]. وفي ضوء هذه المذكرة رفع المقيم السياسي مذكرة إلى وزير الخارجية البريطاني بما تضمنته مذكرة القنصل البريطاني في البصرة حيث وافق وزير الخارجية على المقترح بشرط موافقة مبارك على ذلك[٧٨] .

وفي ضوء ذلك اتصل المقيم السياسي بمبارك حول الموضوع مؤكدا الأخير انه اتفق مع والي البصرة بتعيين أشخاص محايدين من البصرة لتحري الحقائق واتخاذ قرار فيما يتعلق بمطالبة أبناء شقيقه وانه سيوافق على ما يتم الاتفاق عليه مهما كان الأمر .

أكد المقيم السياسي في مذكرته التي رفعها إلى وزير الخارجية في ٢ اذار ١٩٠٣ ان الشيخ ميال لتسوية المسألة في اقرب وقت مضيفا ولكنه لا يعتقد ان الشيخ على استعداد لقبول اقتراح أبناء شقيقه بشكل كامل وانه يرغب في طرح المسألة على المحكمين وتحت نظر الحكومة البريطانية والوالي[٧٩] .

وفي الوقت نفسه شك المقيم السياسي فيما إذا كان تدخل القنصل البريطاني في البصرة سيقابل بالقبول من لدن السلطات العثمانية في البصرة[٨٠] .

وفعلا كان رأى المقيم السياسي على صواب إذ عندما اتصل القنصل البريطاني في البصرة بالسلطات العثمانية كان رد الأخيرة ان الوالي غير راغب إلى حد ما في التدخل بالتسوية من قبل السلطات البريطانية وانه يعد مسألة التدخل بشكل مطلق ضمن صلاحيات السلطات العثمانية واقترح الوالي ان يقوم القنصل بتتبع ودي للمسألة[٨١]. لم يوافق القنصل البريطاني على مقترح الوالي مما حدا القنصل الى ان يفاتح مترجم الولاية لتوضيح موقف السلطات البريطانية إلى الوالي حيث أكد القنصل ان ما يقوم به الأخير على أساس ما لديه من تعليمات رسمية تقتضي بان يجري التحكم تحت إشراف القنصلية وان لا يكفي إخطاره أول بأول بجميع الخطوات التي تجري، وان تتم أيضا استشارته في جميع مراحل العملية وانه إذا

حضر الوالي جلسات هذا التحكيم فلابد من حضوره أيضا[٨٢] وأكد انه يود مقابلة المحكمين في اقرب وقت من اجل مناقشة الأمور معهم مباشرة[٨٣] .

رفض الوالي مقترح القنصل مؤكدا ان التحكيم مقتصر على لجنة التحكيم ومع رئيسها وليس للقنصل دخل في ذلك[٨٤] .

لم يكتف القنصل بذلك الرد فقد اتصل برئيس لجنة التحكيم سعيد احمد باشا واخبره ان السلطات البريطانية تهتم اهتماما كبيرا وايجابيا بسير المفاوضات[٨٥] .

لقد كانت الاتصالات مستمرة بين القنصل البريطاني في البصرة وبين الوالي العثماني من جهة وبين القنصل والمقيم السياسي في الخليج العربي الذي كان على اتصال مع وزارته الخارجية. وقد نتج عن هذه الاتصالات صياغة اتفاق مشترك في ١٢ أيلول ١٩٠٣ تم بموجبه:-

تسلم أولاد شقيق شيخ الكويت الربع من مزارع النخيل الواقعة في الفاو مضافا لها إلى إحدى الحصنين الواقعين في الفاو[٨٦]. وبقاء الأجزاء الأخرى إلى لشيخ مبارك .

ان تقسيم الفاو بين مبارك وأولاد شقيقه عكس رغبة السلطات البريطانية والسلطات التركية معا اذ ان من مصلحة بريطانية ان يكون لها موطئ قدم في الفاو من خلال أملاك شيخ مبارك التي تقف معه وان يكون الجزء الرابع من حصة أولاد شقيق شيخ مبارك الذي تقف السلطات العثمانية معهم وبذلك يكون لها موقعا تستطيع من خلاله مراقبة الأمور عن كثب إذ كانت تخشى من مبارك ان يقوم بعمل ما لكونه مرتبطا مع بريطانيا بمعاهدة الممانعة.

من خلال ذلك السرد يلاحظ ان بريطانيا اتخذت من أملاك الصباح في الفاو حجة قوية للتدخل والسيطرة على الفاو من ناحية وان السلطات العثمانية كانت تحاول إبعاد شيخ الكويت من الفاو لكونه صديقاً بريطانياً من ناحية اخرى .

يتضح من خلال ما ذكر أعلاه ان اسم الفاو أقترن في أول مشروع أقامته الحكومة البريطانية في الخليج العربي إلا وهو مشروع التلغراف عام ١٨٦١ الذي يمتد من المستعمرات البريطانية في الهند ثم يمر في موانئ الخليج العربي حتى يصل إلى الفاو، التي أصبحت المحطة التي منها ينتقل من البحر إلى البر.

حاولت بريطانيا بكل ما تملك من جهود سياسة واقتصادية ان تجعل من منطقة الفاو نفوذا لها لكونها تقع في بداية ممر مائي وهي مهمة جدا لنفوذها السياسي والاقتصادي لكون شط العرب يمثل حلقة مهمة لأهم طريق واقصره مع مستعمراتها في الهند، فقد حاولت مراقبة التحرك العثماني في المنطقة ومنع كل المحاولات التي من شانها تقوية مركز العثمانيين في الفاو . مقابل ذلك حاولت الدولة العثمانية تثبيت سيطرتها الفعلية في الفاو من اجل كبح النفوذ السياسي والاقتصادي لبريطانية في المنطقة .

فقد حاولت السلطات العثمانية بناء قلعة عسكرية في الفاو كان الهدف منها الوقوف عن كثب لمراقبة السفن البريطانية التي تؤم موانئ المنطقة من جهة والدفاع عن مصالحها ان اقتضى الأمر ضد تزايد النفوذ البريطاني من جهة ثانية. مقابل ذلك وجدت بريطانيا في محاولة الدولة العثمانية انشاء قلعة عسكرية يحد من نفوذها في المنطقة، لذا احتجت لدى الباب العالي كما حرضت روسيا باعتبارها الوسيط في عقد معاهد ارضروم عام ١٨٤٨ ودفعت إيران لتقديم الاحتجاج لدى الباب العالي لعدم انشاء التحصينات في شط العرب. ولقد استمرت تلك المراسلات إلى نهاية القرن التاسع عشر .

وقامت السلطات العثمانية بتقوية مركزها، بانشاء المحجر الصحي في الفاو لمراقبة السفن التي تؤم المنطقة من جهة وتحصيلها الرسوم من جهة أخرى.

وقد وقفت بريطانيا موقفا رافضا لذلك من خلال الاحتجاج على مثل هذه الإعمال وعندما لاحظت ان رفع المذكرات والمراسلات لا تعطي نفعا حاولت انشاء فرع للقنصلية البريطانية في الفاو من اجل ان تكون قريبة من تحركات السلطات العثمانية وعندما جوبه طلبها بالرفض عمدت إلى وضع سفينة حربية قرب الفاو من شانها مراقبة الوضع من جهة واشعار السلطات العثمانية بقوتها من جهة أخرى .

ولاكمال حلقة تثبيت نفوذها في الفاو دخلت بقوتها في المنازعات بين شيخ الكويت وأولاد شقيقة حول أملاكهم في الفاو وقد وقفت مع شيخ الكويت لكي تضمن وجودها في الفاو من خلال وجود تلك الأملاك إلى الشيخ المذكور وفعلا استطاعت ان تثبت أملاكه علما ان المسالة كانت بين أفراد العائلة .

الهوامش

١- البازي ،حامد،البصرة في الفترة المظلمة ،بغداد ، ١٩٧٠ ،ص ٤٣

٢- سالم سعدون المبادر ،قضاء الفاو ،دراسة في الجغرافية الزراعية ،بغداد ، ١٩٧٨ ،ص ١٧.

٣- **Persian Gulf pilot comprising Th e Persian gulf and it approaches from ras al hadd in the south- water to ras muari in the east ,eleventh edition , 1967.p299**

٤- البازي، المصدر السابق ، ص ٤٣.

٥- ادموف اسكندر، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها ،ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي،ج١ .

٦- القهواتي حسين محمد،دور البصرة التجاري في الخليج العربي ،بغداد ،١٩٨٠ ، ص ١٦٦.

٧- الحيدري ابرا هيم فصيح ،كتاب عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد ، بغداد ، بدون تاريخ ، ص ١٧٦ .

٨- المصدر نفسه ، ص ١٨٥.

٩- خورشيد ،أفندي ،ولاية البصرة ،ترجمة الدكتور نوري البخيت السامرائي، البصرة ،١٩٨١، ص١٩وكذلك راجع الشيخ عبد القادر باش اعيان العباسي، موسوعة تاريخ البصرة ، بغداد، ١٩٨٨ ، ص٢٢٤ .

١٠- الانصاري، القاضي احمد نور الانصاري ، النصرة في إخبار البصرة ، تحقيق الدكتور يوسف عز الدين ،الطبعة الثانية ،بغداد ،١٩٧٦ ،ص ٣٠

١١- الحوز عبارة عن قطعة ارض فيها أشجار النخيل المزروعة بين نهرين صغيرين يتفرعان من شط العرب

١٢- الراشد ،يعقوب عبد العزيز ،تاريخ الكويت ،بيروت /١٩٧١ ،ص٩٧

١٣- طالب جاسم محمد الغريب ، طرائق انتقال الأراضي الزراعية في البصرة أواخر العهد العثماني نهاية الانتداب البريطاني رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب جامعة البصرة ، ١٩٩٤

١٤- القهواتي ،المصدر السابق ،ص ٣١٦

١٥- لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٦، ترجمة مكتب امير قطر(الدوحة، د.ت)، ص٣٤٦٠

١٦- الوريمر ،المصدر نفسه

١٧- المصدر نفسه

١٨- المصدر نفسه

١٩- القهواتي ،المصدر السابق ،ص ٣١٧

٢٠- لوريمر، المصدر السابق ،ج٦، ص ٣٤٥٢

٢١- القهواتي ،المصدر السابق ،ص ،٣١٧ للاستزادة راجع كذلك

Halford Lancater Hoskins.British Routes to Hndia.frank cass and co.ltd.1966 .p381-383

٢٢- القهواتي المصدرالسابق ،ص،٣١٧

٢٣- لوريمر المصدرالسابق ج٦،ص ٣٥٠٧

٢٤- القهواتي ،المصدر السابق ،ص ،٣١٧

٢٥- لوريمر ،المصدر السابق ،ج٦ ،ص ٣٥٠٥

٢٦- المصدر نفسه ،ص ٣٥٣١

٢٧- المصدر نفسه

٢٨- المصدر نفسه

٢٩- المصدر نفسه ،ص ٣٦٥١

٣٠- المصدر نفسه ،ج٥،ص ٢٢٣٦

٣١- المصدر نفسه ،ج٦،ص ٣٦٦١

٣٢- المصدر نفسه،ص ٣٦٩١

٣٣- المصدر نفسه،ص ٣٦٩١

٣٤- المصدر نفسه ، خ ٢٣٠٣،٥

٣٥- المصدر نفسه ٢٣٠٣

٣٦- القهواتي ، المصدر السابق ،ص ١٦٨

٣٧- المصدر نفسه ،١٦٥

٣٨- المصدر نفسه، ص ،١٦٩

٣٩- المصدر نفسه، ص ،١٦٩

٤٠- الداود ،الدكتور محمود علي ،الخليج العربي والعلاقات الدولية ،ج١،القاهرة ١٩٦١، ص٣٦ وكذلك ،مصطفى عبد القادر النجار ،التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧- ١٩٢٥ ،مصر ،١٩٧١

٦٤- لوريمر ،دليل الخليج ،القسم التاريخي ،ج٤ ،ص ٢٢٣٦-٢٢٣٧

٦٥- المصدر نفسه ،ص٢٣٤٢

٦٦- المصدر نفسه ج٥ ،،ص ٢٣٤٣

٦٧- المصدر نفسه ،ج٥،ص ٢٣٤٥

٦٨- المصدر نفسه ،ص ٢٣٠٣

٦٩- ج.أ.سالدانها ,الشؤون الكويتية من سنة ١٧١٦-، ١٩٠٤ ترجمة فتوح الخترش النزاع حول أراضي الفاو (ديسمبر ١٩٠١-يناير١٩٠٢)،،ص١٧٣٦٣-٧٠- المصدر نفسه،ص ١٧٤

٧١- المصدر نفسه ،١٧٤

٧٢- المصدر نفسه ،١٧٤

٧٣- المصدر نفسه ،التهديد بالهجوم على الكويت من جانب ابناء شقيقي مبارك والشيخ يوسف الابراهيم – مسألة السفينة (لابوينج (سبتمر ١٩٠٢-يناير ١٩٠٣)، ص٢١٥

٧٤- المصدر نفسه ، ص ٢١٦

٧٥- المصدر نفسه ،ص ٢١٦-٢١٧

٧٦- المصدر نفسه ،ص ٢١٨

٧٧- المصدر نفسه (النزاع حول اراضي الفاو)(فبراير ١٩٠٣-١٩٠٤) ،ص٧١.

٧٨- ج.أ.سالدانها ،المصدر السابق ،ص ٢٢٧

٧٩- المصدر نفسه ، ٢٢٧

٨٠- المصدر نفسه ،ص ٢٢٨

٨١- المصدر نفسه ،ص ٢٢٩

٨٢- المصدر نفسه،ص ٢٢٩

٨٣- المصدر نفسه ، ٢٣٠

٨٤- المصدر نفسه ،ص ٢٣٠

٨٥- المصدر نفسه

٨٦- المصدر نفسه ،ص ٢٣٥

المصادر

اولا – الكتب العربية والمترجمة

١- الانصاري، القاضي احمد نور الانصاري، النصرة في أخبار البصرة، تحقيق الدكتور يوسف عز الدين، الطبعة الثانية، بغداد ،١٩٧٦ .

٢- ادموف اسكندر، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها ،ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي،ج ١ .

٣- البازي ، حامد، البصرة في الفترة المظلمة ،بغداد ،١٩٧٠ .

٤- ج.أ.سالدانها، الشؤون الكويتية من سنة ١٧١٦-، ١٩٠٤.

٥- ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي ،ج١- ج٦ ، ترجمة مكتب أمير قطر (الدوحة ،د.ت).

٦- الحيدري، إبراهيم فصيح، كتاب عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، بغداد، بدون تاريخ.

٧- خورشيد، أفندي، ولاية البصرة، ترجمة الدكتور نوري البخيت السامرائي، البصرة، ١٩٨١ .

٨- الداود، الدكتور محمود علي، الخليج العربي والعلاقات الدولية ،ج١،القاهرة، ١٩٦١

٩- الراشد، يعقوب عبدالعزيز، تاريخ الكويت، بيروت.

١٠- العباسي، الشيخ عبد القادر باش أعيان، موسوعة تاريخ البصرة، بغداد ،١٩٨٨.

١١- الغريب، طالب جاسم محمد، طرائق انتقال الأراضي الزراعية في البصرة أواخر العهد العثماني نهاية الانتداب البريطاني رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب جامعة البصرة ، ١٩٩٤.

١٢- القهواتي، حسين محمد،دور البصرة التجاري في الخليج العربي ،بغداد، ١٩٨٠ .

١٣- المبادر، سالم سعدون، قضاء الفاو، دراسة في الجغرافية الزراعية،بغداد، ١٩٧٨.

١٤- النجار، مصطفى عبدالقادر، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ،البصرة ،١٩٧٤.

١٥- النجار، مصطفى عبدالقادر، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧- ١٩٢٥ ، مصر ،١٩٧١ .

١٦- النجار، مصطفى عبدالقادر، دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي (١٨٤٧-١٩٨٠)، بغداد ،١٩٨١.

ثانيا الكتب الأجنبية

1- Halford Lancaster Hoskins. British routes to India. Frank CASs and co.ltd . 1966

2- Persian Gulf pilot comprising The Persian gulf and its approaches from ras al hadd in the south- water to ras muari in the east ,eleventh edition , 1967.p299